

أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات  
المسجلة في السوق المالي السعودي

*The impact of the joint audit and electronic disclosure approach on the market  
value of companies registered in the Saudi financial market*

متولي السيد متولي عيطه\*

كلية إدارة الأعمال – جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية-

*Dr-Metwalyelsayed@su.edu.sa*

تاريخ النشر: 30 / 06 / 2023

تاريخ القبول: 12 / 05 / 2023

تاريخ الاستلام: 07 / 01 / 2023

الملخص:

استهدفت الدراسة الحصول على دليل تطبيقي من بيئة الأعمال السعودية، لأثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات المسجلة بالسوق المالي السعودي. وقد اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة من (90) شركة مسجلة في السوق المالي السعودي، خلال الفترة (2018-2021م)، بإجمالي (360) مشاهدة، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة. ونُشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمدخل المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات. كما يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني معنوياً على القيمة السوقية للشركات. في حين يؤثر كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي. واستناداً إلى ذلك، توصي الدراسة: بضرورة تبني السوق المالي السعودي لنموذج إفصاح إلكتروني للشركات المدرجة بالسوق، وذلك لتقوم الشركات باستخدامه عند نشر المعلومات إلكترونياً، إلى جانب تبني مدخل المراجعة المشتركة بشكل إلزامي للشركات المسجلة في البورصة السعودية، لما لذلك من أثر إيجابي على القيمة السوقية للشركات، حيث يعمل ذلك على تحسين الإفصاح الفوري للمعلومات المالية وغير المالية، وتحسين الشفافية والملائمة والتوقيت المناسب للإفصاح عن التقارير المالية إلكترونياً، مع الدقة والموضوعية والثقة في التقارير المالية من خلال تبني مدخل المراجعة المشتركة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة المشتركة، الإفصاح الإلكتروني، القيمة السوقية للشركات.

تصنيف JEL: M42, M49; G10

**Abstract :**

The objective of this study is to obtain a practical evidence from the Saudi business environment for the impact of both joint audit and online disclosure on the market value of listed firms in the Saudi capital market. The study used content analysis to examine the annual reports for a sample of (90) listed firms in the Saudi stock market, during the period from 2018 to 2021, with a total of (360) observations to test the study hypotheses. The results of the study indicate a positive and significant impact for joint audit on the firms' market value. The level of online disclosure also significantly affects the firms' market value.. Based on these results, the study recommends that the Saudi capital market should adopt an online disclosure guidelines for listed firms, and to oblige firms to follow these guidelines when publishing their online information, additionally listed firms should depend on joint auditing to audit their annual reports, as this will positively impact their market value, as this will improve the disclosure of both financial and non-financial information, and enhances transparency, relevance and timeliness of financial reports. This would also improve the accuracy, objectivity and confidence in the firms' financial reports.

**Keywords:** joint audit, online disclosure, market value of listed firms.

**JEL classification codes:** G10 ;M42, M49

## مقدمة

أحدثت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين آثارًا هامة على أنشطة منشآت الأعمال، فقد كان للتطورات الإلكترونية أثرًا كبيرًا على عمليات إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية، بين منتجي ومستخدمي تلك المعلومات، فقد أسفرت التطورات التكنولوجية في مجال الحاسبات والاتصالات وشبكة الإنترنت عن توافر إمكانات هائلة تتيح حفظ ونشر وتوزيع المعلومات المحاسبية فورًا، وإتاحتها لكافة المستخدمين في أي مكان في العالم. ويُعد تحسين جودة المعلومات المالية المنشورة، من أهم المشكلات الأساسية التي تواجه الأسواق المالية، في ضوء انفصال الملكية عن الإدارة وفقًا لنظرية الوكالة، مما يؤدي إلى تعارض في المصالح بين المتعاملين في هذه الأسواق، وذلك من خلال حيازة مستثمرين لمعلومات خاصة عن الشركة، بينما يوجد مستثمرين آخرين لم تصل إليهم هذه المعلومات، ما يؤثر على قدرتهم في اتخاذ قرارات رشيدة في الوقت المناسب، وعلى هذا الأساس واجهت مهنة المحاسبة في تطبيقها لوظيفة الإفصاح المحاسبي تحديات كبيرة، عند اختيار الأساس المناسب للإفصاح، وتحديد الطريقة الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وتلبية حاجات أصحاب المصالح المختلفة، لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم. ومع تزايد النمو الاقتصادي في السوق العالمي بشكل كبير، والتقدم التكنولوجي، وظهور تقنيات جديدة في تداول الأوراق المالية، زادت أهمية الإفصاح المحاسبي الإلكتروني، نظرًا لتوفيره معلومات مفيدة وموثوقة وبتكلفة منخفضة، حول المركز المالي وأداء أعمال الشركات.

وعلى ذلك، يُعد الإفصاح الإلكتروني من أهم الاستخدمات المتطورة لشبكات الانترنت، فقد أدى إلى إحداث تغيير جوهري في بيئة التقارير المالية، وأصبحت طريقة الإفصاح التقليدية عن طريق الأوراق، تستغرق وقتًا طويلاً لتوفيرها وتوصيلها إلى أصحاب المصالح، ونظرًا لكثرة المنافع التي تعود على الشركات من النشر والإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية، فقد أدى ذلك إلى تبني العديد من الشركات هذه التقنية المتطورة، وبناء مواقع لها على شبكة الانترنت، تتضمن حجم هائل من المعلومات المالية وغير المالية عن الشركة، والتي يمكن تحديثها عند الحاجة وبدون تكلفة تذكر، ومن ثم تسهيل مهمة الاتصال السهل والمباشر مع أصحاب المصالح في أي وقت، ما يساعد في الحد من عدم تماثل المعلومات.

وفي ذات السياق، فإن عدم تماثل المعلومات يدفع المستثمرين بأن يطالبوا بخدمات المراجعة الخارجية، فيقدم المراجع من خلال تقرير المراجعة، رأيًا مهنيًا موضوعيًا مستقلًا فيما يتعلق بعرض

القوائم المالية للنظرة الحقيقية والعادلة للمركز والأداء المالي وفقًا للإطار المحاسبي. إذ يُعد تقرير المراجعة أحد أهم أدوات الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية. ومع تعرض الاقتصاد العالمي في السنوات القليلة الماضية إلى سلسلة من الانهيارات المالية، التي ترتب عليها عديد من حالات الفشل الإداري وانخفاض القيمة السوقية للعديد من الشركات، وكان من أشهرها سقوط منشآت عملاقة مثل (Enrin) عام 2001م، (Worldcom) عام 2002م في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك الوقت بدء توجيه الاتهامات لمهنة المراجعة، من خلال قصور المراجعين في أداء واجباتهم بما يتماشى مع المعايير، وعدم التزامهم بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها، ما أدى إلى وجود شكوك حول جودة عملية المراجعة الخارجية، وأثر ذلك على العديد من قيم الشركات السوقية.

ونتيجة لما سبق، زادت النداءات لعلاج تلك الأزمة، وكانت البداية عن طريق إصدار الكونجرس الأمريكي عام 2002م قانون (Sarbanes-Oxly Act) من أجل ضمان استقلالية منشآت المراجعة ومن ثم تعزيز جودة المراجعة. كما قامت المفوضية الأوروبية عام 2010م بإصدار ما يسمى بالورقة الخضراء (Green Paper on Auditing) والتي احتوت على عديد من التوصيات مثل الدوران الإلزامي للمراجع الخارجي، وتبني مدخل المراجعة المشتركة، والذي يساعد على تعزيز استقلالية منشآت المراجعة بهدف استعادة الثقة في مهنة المراجعة ككل. وبناء عليه اهتمت المنظمات المهنية والأدب المحاسبي بضرورة تفعيل مدخل المراجعة المشتركة كأحد أهم عناصر تحسين جودة المراجعة الخارجية، ما يحسن من القيمة السوقية للشركات محل اهتمام المستثمرين، والتي تسعى إدارة الشركات إلى تعظيمها كأحد أهدافها الاستراتيجية وللتعبير عن كفاءتها والإدارة الرشيدة لمجودات الشركة.

واستنادًا إلى ما تقدم، تظهر أهمية تبني مدخل المراجعة المشتركة وتفعيل نظام الإفصاح الإلكتروني في بيئة الأعمال السعودية وما لذلك من أثر إيجابي متوقع على القيمة السوقية لتك المنشآت. إذ يتضح أن هناك عدة دوافع لهذه الدراسة تبرز قيمتها المضافة الناتجة عن أن الدراسات السابقة على الرغم من ندرتها لم تقدم أدلة حاسمة بشأن هذه العلاقة، وهو جوهر هذه الدراسة. ولذلك تتناول قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات، وينبثق عن هذا التساؤلات الفرعية التالية: هل يؤثر مدخل المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات؟ هل يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات؟ هل يؤثر كل من المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي؟

## هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحليل العلاقة بين كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات. وينبثق عنه الأهداف الفرعية التالية: اختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات، واختبار أثر مستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات، بالإضافة إلى قياس أثر كلٍّ من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات، وذلك من خلال دليل تطبيقي من الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا الدراسة من جانبين: أولاً: الأهمية الأكاديمية: إذ تُعد الدراسة الحالية امتداداً للأدبيات المحاسبية التي حاولت تقديم دليل تطبيقي حول أثر فعالية مدخل المراجعة المشتركة ومستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات. وتمتاز الدراسة الحالية بأنها من أوائل المحاولات البحثية – في حدود علم الباحث - في البيئة العربية والسعودية، التي توسعت وشملت بشكل مباشر وبنظرة واسعة العديد من الأبعاد الإضافية لهذه العلاقة. ثانياً: الأهمية التطبيقية: وتتمثل في تزايد الحاجة إلى محاولة المساهمة العلمية في تحسين مستويات القيم السوقية للشركات في أسواق المال، وتحسين جودة وكفاءة القرارات الخاصة بالمستثمرين الحاليين والمحتملين حول منشآت الأعمال.

## منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي وكذلك الاستنباطي، حيث تم مسح المصادر العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، اعتماداً على البحث المكتبي سواءً الإصدارات المهنية أو الدراسات الأكاديمية ذات الصلة، واشتقاق فرضيات تعكس العلاقة بين متغيرات البحث والعوامل المؤثرة في هذه العلاقة، ثم قام الباحث بدراسة تطبيقية مستخدماً أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) في فحص التقارير السنوية لعينة من الشركات المسجلة بالسوق المالي السعودي، وذلك خلال الفترة (2018-2021)

## فرضيات الدراسة

الفرضية 1: توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مدخل المراجعة المشتركة والقيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي.

الفرضية 2: يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني معنوياً على القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي السعودي.

الفرضية 3: يؤثر كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي السعودي.

## I- أدبيات الدراسة

### 1. الدراسات السابقة وأوجه الاستفادة منها

هدفت دراسة (Kim et al.,2012) إلى اختبار مدى تأثير الإفصاح عند التقارير المالية باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) أدى إلى زيادة كفاءة المعلومات، وتخفيض مخاطر المعلومات في السوق المالية، خاصة في حالات زيادة عدم التأكد في بيئة المعلومات، كما أدى إلى تخفيض مستويات عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي عزز من القيمة السوقية لمنشآت الأعمال.

في حين هدفت دراسة (غنيم،2013) إلى دراسة أثر الإفصاح الإلكتروني كأحد الجوانب الحديثة في المحاسبة، من خلال إعطاء تصور عن طبيعة الإفصاح ومراحل تطوره ومقوماته والمزايا التي يقدمها، ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق المال في بيئة الأعمال المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يؤثر على تحقيق الشفافية وعدم تماثل المعلومات، جعلها أكثر ملائمة في التوقيت، والعدالة في إتاحة وتوفير المعلومات لجميع المستثمرين في نفس الوقت، ومن ثم فإن تطبيقه في منشآت الأعمال المصرية يؤدي إلى رفع كفاءة سوق رأس المال ويعزز من القيمة السوقية للشركة.

بينما هدفت دراسة (Khatab,2013) إلى قياس أثر كل من تطبيق مدخل المراجعة المشتركة والتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي على قيمة الشركة، وذلك لعينة من (34) شركة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة (2005-2009)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي يؤثر إيجابياً على قيمة الشركة، حيث يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة، وعلى العكس من ذلك فتطبيق المراجعة المشتركة ليس لها تأثير معنوي على قيمة الشركة.

فيما هدفت دراسة (الجبر والسعدون،2014) إلى اختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية، وذلك لعينة من الشركات السعودية المسجلة بسوق الأسهم بلغت عدد مشاهداتها (507) مشاهدة، خلال الفترة (2007-2011)، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية بشكل عام، وكذلك لا يوجد تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) في تنفيذ المراجعة المشتركة.

كما هدفت دراسة (Gajewski&Li,2015) إلى قياس تأثير الإفصاح عبر الإنترنت على سوق الأوراق المالية الفرنسي، من خلال تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وممارسات الإفصاح عبر

الإنترنت. وتم تطوير قائمة مرجعية تضم 40 عنصرًا لتقييم مستوى الكشف الطوعي عبر الإنترنت. لقياس عدم تماثل المعلومات من خلال انتشار احتمالية التداول. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب الاهتمام بالإفصاح عبر الإنترنت بشكل أكبر، حيث أن الإفصاح عبر الإنترنت يساهم في تحسين القيمة السوقية للشركات في سوق الأوراق المالية الفرنسية.

بينما هدفت دراسة (إسماعيل، 2016) إلى وضع إطار مقترح لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) في بيئة الأعمال المصرية، بما يفيد في تحقيق الأهداف الأساسية للمعلومات المحاسبية، والتي تتمثل في الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية. وقد استخدم الباحث منهج الدراسة الميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء، وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام لغة (XBRL) في توصيل المعلومات المحاسبية، يحقق العديد من المنافع لكافة الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية، ومنها أهمية زيادة مستويات الشفافية وتحسين قيمة الشركة.

أيضًا هدفت دراسة (رشوان، أبو مصطفى، 2017) إلى التعرف على أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية، في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS). وأعتمد الباحث على الاستبانة كأداة للبحث، حيث وزعت على عينة مكونة من المدراء الماليين، ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم (86) موظف. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يعزز استخدام لغة (XBRL)، مما أدى إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، ومن ثم تعظيم قيمة منشآت الأعمال.

في حين هدفت دراسة (الشطنناوي، 2018) إلى توضيح مفهوم الإفصاح الإلكتروني وذلك من خلال توضيح طبيعته ومراحل تطوره ومقوماته ودوره في تحسين جودة التقارير المالية، وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية. وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية لاستقصاء آراء عينة من المحللين الماليين في شركات الوساطة المالية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح الإلكتروني في تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات.

أما دراسة (غالي، 2018) فقد هدفت إلى قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة، وذلك لعينة مكونة من (42) شركة مدرجة ضمن مؤشر EGX100 خلال الفترة (2010-2017). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين مدخل المراجعة المشتركة ومستوى التحفظ المحاسبي، كما يوجد أثر إيجابي وذو

تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على نموذج العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة.

كذلك هدفت دراسة (عبد الحليم، 2019) إلى قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركة من خلال دليل تطبيقي على عينة من (53) شركة في سوق الأسهم السعودي، خلال الفترة (2017-2019)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وسلي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة في بيئة الأعمال السعودية سواء مهنيًا أو على مزاوي المهنة، ووجود علاقة ارتباط معنوي بين المراجعة المشتركة والقيمة السوقية للشركة.

بينما هدفت دراسة (أبو العلا، 2019) إلى اختبار الأثر غير المباشر لتبني مدخل المراجعة المشتركة على عدم تماثل المعلومات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وذلك من خلال اعتبار رأي المراجع الخارجي متغير وسيط، وتم التطبيق على (85) شركة خلال الفترة من 2002-2017، وقد توصلت الدراسة إلى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة له تأثيراً معنوياً موجباً على إبداء الرأي المتحفظ في تقرير المراجعة بصورة أكبر من المراجعة الفردية، وهذا الأثر المعنوي الموجب يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.

أخيراً، هدفت دراسة (Khlifi, 2021) إلى قياس تأثير التقارير المالية المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ومنصات التواصل الاجتماعي على قرارات مستخدمي تلك التقارير، وذلك بالنسبة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، وانعكاسها على قيمة الشركة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يجب على المستثمرين والجهات المهنية بأسواق المال إعطاء أهمية أكبر للإفصاح الإلكتروني، ودراسة أثره على عدم تماثل المعلومات. كما يوجد تأثير إيجابي للإفصاح الإلكتروني على قرارات مستخدمي التقارير المالية، وبالأخص المستثمرين نحو اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

وطبقاً لما انتهت إليه الدراسات السابقة يُمكن للباحث الإشارة إلى بعض الدلالات وأوجه الاستفادة منها، وما تمتاز به الدراسة الحالية كما يلي:

❖ اتفقت الدراسات السابقة على أن سبب عدم تماثل المعلومات يعود إلى حصول فئة محددة من المستثمرين على معلومات هامة وقبل نشرها في السوق المالي، مما يترتب على ذلك من أثر سلبي كانهخفاض كفاءة سوق رأس المال، وبالتالي فإن توفر الإفصاح الإلكتروني من شأنه تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة كفاءة أسواق المال، الأمر الذي يؤثر على القيمة السوقية للشركات في أسواق المال.

❖ أجريت غالبية الدراسات في بيئات مختلفة، مع اقتصار العديد من الدراسات السابقة على تحليل علاقة متغير واحد مثل الإفصاح الإلكتروني أو مدخل المراجعة المشتركة وأثر كل منهم على القيمة السوقية للشركة. وأنه لا يوجد دراسة سابقة تتفق مع الدراسة الحالية في هدفها العام وهو قياس العلاقة بين مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني وأثر ذلك على القيمة السوقية للشركة، وهو ما يميز الدراسة الحالية. إذ تحاول الدراسة الحالية تقديم أدلة عملية من البيئة السعودية عن طبيعة تلك العلاقة. حيث تختلف البيئة السعودية من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية وهو ما يميز الدراسة الحالية، مَّا يُعد اسهامًا في البحث المحاسبي وإضافة في البيئة السعودية والعربية.

## 2. المراجعة المشتركة

تُعرف المراجعة المشتركة بأنها "العملية التي يشترك فيها أكثر من منشأة مراجعة للقيام بمراجعة التقارير المالية للمنشآت محل المراجعة، بشكل يتطلب الآتي: وضع خطة مشتركة للمراجعة، وأداء إجراءات المراجعة بشكل مشترك، مع مراجعة كل منهم لعمل الآخر، وإصدار تقرير مراجعة واحد والتوقيع عليه، وتحملهم المسؤولية المشتركة في حالة فشل عملية المراجعة" (El-Assy, 2015). بينما عرفها (Zerni et al., 2012) "بأنها عبارة عن مسؤولية تضامنية بين منشأتي مراجعة أو أكثر، عن الرأي الوارد بتقرير المراجعة نتيجة لاشتراكهم معًا في تخطيط إجراءات المراجعة وأدائها".

مما سبق، يتضح أن تعريف المراجعة المشتركة يختلف عن المراجعة المزدوجة Audit Double أو المراجعة الثنائية Dual Audit، حيث إن في المراجعة المشتركة يتم تقسيم إجراءات المراجعة على المنشأتين مع إصدار تقرير واحد يوقع عليه كلاهما (عبد الحليم، 2019). في حين أن المراجعة الثنائية، يقوم كل مراجع بمراجعة جزء من المعلومات المالية، وإصدار تقريرين منفصلين بالإجراءات التي تمت مراجعتها من قبل كل مراجع. أما المراجعة المزدوجة، فتعني قيام منشأة مراجعة أو أكثر بمراجعة كل المعلومات المالية للمنشأة محل المراجعة بصورة منفصلة، ويتم بعدها إصدار تقارير مراجعة منفصلة، ويوقع كل منهما على تقرير المراجعة الخاص به (العاصي، 2018).

## 1.2. دوافع تبني مدخل المراجعة المشتركة

خوفًا من تركيز سوق خدمات المراجعة بعد شطب منشأة آرثر أندرسون، إحدى منشآت المراجعة الكبرى، وخاصة بعد استحواذ منشآت المراجعة الكبرى على أكثر من 90% من سوق خدمات المراجعة في أوروبا، قامت المفوضية الأوروبية عام 2010م بإصدار ما يعرف بالورقة الخضراء لعلاج هذه المشكلة، فمن المعلوم أن منشآت المراجعة الكبرى تعتمد على الشهرة والسمعة للدخول في عمليات المراجعة، وأحيانًا تكون بعض المنشآت مضطرة إلى إختيار إحدى منشآت المراجعة الكبرى، وذلك

لتعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات الواردة بالتقارير المالية، من أجل الوصول لأهداف معينة، مثل الحصول على قرض من البنك (Bedard et al., 2012)، وعليه فقد قامت المفوضية الأوروبية في عام 2011م بإصدار مقترح متعلق بالمراجعة المشتركة من خلال تحديد الحد الأدنى من منشآت المراجعة للقيام بمراجعة المنشآت العامة في كل دولة، ما ترتب عليه إثارة الجدل حول مدة التعاقد بين المراجع الخارجي والمنشأة محل المراجعة، وقد كانت مدة التعاقد من سنتين إلى ست سنوات في السابق. أما فيما يخص المقترح فأوصى بدوران منشأة المراجعة (تغييرها) كل ست سنوات بالنسبة لعمليات المراجعة الفردية، وتوسع سنوات بالنسبة لعمليات المراجعة المشتركة، إذ أن انخفاض مدة التعاقد بين المراجع الخارجي والمنشأة محل المراجعة يعزز من الاستقلالية، ومن ثم انخفاض احتمالية خضوعه لضغوطات إدارة المنشأة محل المراجعة (Audoussset-Coulier, 2012).

### 3.2. خصائص المراجعة المشتركة

تتسم المراجعة المشتركة بمجموعة من الخصائص مقارنة بالمراجعة الفردية والثنائية، ويُمكن عرضها على النحو التالي (العاصي، 2018):

❖ **الإشراف المتبادل بين منشأتي المراجعة:** يجب على كلا المراجعين أن يشتركا معًا في تخطيط أعمال المراجعة وتنظيمها وتنفيذها من أجل الوصول إلى مدى مقبول من الأدلة، بحيث يخفض من مخاطر عملية المراجعة، ويحقق الهدف المرغوب من القيام بالمراجعة المشتركة (Baldauf&Steckel, 2012).

❖ **النقاش المشترك في كل الأمور المتعلقة بنتائج المراجعة:** يجب على كل منشأة مراجعة القيام بإجراءاتها للحصول على أدلة مراجعة كافية، تبرهن على أن المنشأة الأخرى بذلت الجهد المطلوب أثناء تأدية المهام المطلوبة منها في عملية المراجعة، لذلك، يجب على كلا المراجعين تجميع أدلة كافية لتكون داعماً قوياً لما توصلوا إليه من نتائج بعد تنفيذ أعمال المراجعة، ومن ثم إعداد تقرير المراجعة.

❖ **القدرة على تعزيز استقلالية منشأتي المراجعة:** توجد علاقة إيجابية بين المراجعة المشتركة واستقلالية منشأتي المراجعة، وأنها تحسن من كفاءة عملية المراجعة وفعاليتها، لأنه من المكلف جداً بالنسبة للمنشأة محل المراجعة الراغبة في الحصول على تقارير مراجعة احتيالية، أن تدفع لمنشأتي مراجعة في آن واحد، فربما ترفض إحداها، بعكس التأثير على منشأة واحدة يُعد أمراً أكثر سهولة (متولي، 2013).

### 3. الإفصاح الإلكتروني

يُعرف الإفصاح الإلكتروني بأنه " قيام الشركة بنشر معلومات مالية (التقارير المالية وإيضاحاتها) وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة، وكذلك معلومات غير مالية (إيضاحات أخرى) وأي معلومات خاصة تؤثر على أسعار الأسهم، على قناة اتصال حديثة وهي الانترنت، مما يتيح تلك المعلومات بصورة ملائمة وفي التوقيت المناسب، أمام كافة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وكذلك تحديث المعلومات في أي وقت باعتبار تلك القناة شاشة أخبار مما يعمل على تحقيق الشفافية، ومن ثم الحد من عدم تماثل المعلومات (عبد الملك، 2005). فيما عرف (الرشيدي، 2009) الإفصاح الإلكتروني بأنه " استخدام الشبكة الدولية للمعلومات لعرض المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية وذلك تمشياً مع التطور التكنولوجي الواسع". بينما عرف (محمد، 2013) الإفصاح الإلكتروني بأنه "قيام الشركات بإنشاء مواقع لها على الشبكة الدولية، بهدف تحقيق نشر سريع وفوري للمعلومات المالية وغير المالية التي تخص الشركة، على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة.

#### 1.3. العوامل المؤثرة في الإفصاح الإلكتروني

يوجد العديد من العوامل المؤثرة في ممارسات الشركات للإفصاح الإلكتروني ومن أهمها:

❖ **حجم الشركة:** يُعد حجم الشركة من أكثر المتغيرات التي اعترفت بها دراسة (Matherly&Burton, 2005) حيث توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ودرجة إفصاحها الإلكتروني، حيث أن الشركات كبيرة الحجم تستخدم التكنولوجيا بشكل أكبر من الشركات صغيرة الحجم، لتستطيع مواجهة الطلب المتزايد على المعلومات الخاصة بها، حيث أن الشركات كبيرة الحجم أقدر ماليًا وإداريًا، على استيعاب تكاليف إقامة موقع وصيانته، وتكاليف إنتاج المعلومات المالية وتحديثها بما يعود عليها بالمزايا التي تفوق تلك التكلفة.

❖ **ربحية الشركة:** أن الشركات الربحية يكون لديها الحافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات، لكي تظهر للمستثمرين ربحية الشركة. ما يعود بالنفع على الإدارة للحفاظ على مكافآتهم وحوافزهم المادية، الأمر الذي يساعد المستثمرين للوصول أسرع وأسهل للمعلومات من خلال الخصائص التي يوفرها الإفصاح الإلكتروني (Desoky, 2009 ; Marston & Polei, 2004).

❖ **طبيعة النشاط:** يوجد اختلافات بين العديد من الدراسات على مدى وجود علاقة بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح الإلكتروني. حيث أظهرت دراسة (Oyelere&Fisher, 2003) عن وجود علاقة بين نوع النشاط الذي تمارسه الشركات ومستوى إفصاحها إلكترونيًا، وكلما زادت المعرفة الدقيقة بمجال ونشاط الشركة كلما زاد مستوى الإفصاح الإلكتروني، وعلى العكس أوضحت

دراسة (Craven&Marsto,1999) بأنه لا يوجد علاقة بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح الإلكتروني للشركات.

❖ **جودة الإفصاح الورقي:** أوضحت دراسة (Marston,2004) أن الشركات التي تتسم بالجودة في الإفصاح المحاسبي التقليدي الورقي، من المتوقع أن تنال نفس المستوى من الجودة عند إفصاحها إلكترونياً لقوائمها المالية، للتأكد من أن توصيل المعلومات تم بشكل مناسب وملائم لجميع المستثمرين، وذلك لجذب عدد أكبر من المساهمين والحفاظ على سمعتها.

❖ **الرفع المالي:** وفقاً لنظرية الإشارة فإن الشركات تميل للإفصاح أكثر عن المعلومات لتمييز نفسها عن الشركات ذات السيولة المنخفضة. أوضحت دراسة (كامل،2002) بأنه كلما زادت المديونية على الشركات، كلما كان قدرتها على التوسع في الإفصاح محدودة وسوف تعتمد الشركة على تقديم معلومات لطرف واحد وهو البنوك المقرضة، بسبب خوفها من الفشل أو التعثر، فمن وجهة نظر الشركة لا يوجد حافز للتوسع في الإفصاح. وعلى العكس من ذلك أوضحت دراسة (Yassin, 2017) أنه يوجد علاقة إيجابية بين مديونية الشركة والتوسع في الإفصاح، وكلما زادت المديونية كلما تحسنت نوعية المعلومات المفصح عنها إلكترونياً، لطمأنة مستخدمي القوائم المالية، بينما أوضحت دراسة (Smit&Brummer,2017) بأنه لا يوجد أي علاقة بين الإفصاح الإلكتروني ومديونية الشركة.

❖ **البيئة الاقتصادية والثقافية:** إن البيئة المحيطة بالشركة تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح الإلكتروني وطريقة عرض المعلومات، حيث أنه كلما ارتفع مستوى التكنولوجيا بالبيئة المحيطة للشركة، كلما انعكس ذلك على مستوى التكنولوجيا المطبق بالشركة وازداد مستوى الإفصاح الإلكتروني والتوسع فيه (Yassin, 2017).

### 2.3. مزايا الإفصاح الإلكتروني

يحقق الإفصاح الإلكتروني العديد من المزايا والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية (غنيبي، 2015:2012; Boubaker & Nekhili):

❖ إمكانية التحديث الفوري والمستمر لجميع البيانات، وتوصيل المعلومات ونشرها لجميع المستخدمين بشكل أسهل، وإمكانية النشر الفوري على نطاق أكثر اتساعاً.

❖ توفير المعلومات في أشكال متنوعة عبر الوسائط المتعددة التي يوفرها الانترنت.

❖ تتيح الاتصال والتفاعل المتبادل والمباشرين بين الشركة وكافة المستخدمين والأطراف ذات الصلة بالمعلومة.

- ❖ تخفيض تكاليف توزيع المعلومات بالمقارنة مع التكاليف التي تتحملها الشركة من طباعة وتوزيع للمعلومات، عند اتباعها للإفصاح الورقي التقليدي، حيث أن عرض المعلومات عن طريق الانترنت أقل تكلفة من طباعتها على الورق ومن ثم توزيعها.
- ❖ زيادة كمية ونوعية المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات، وتوفير الوقت المطلوب لتوزيع هذه المعلومات بالمقارنة بإتباع الإفصاح التقليدي، مما يساعد على تحسين الإفصاح المالي للشركات.
- ❖ الوصول المتكافئ والعادل للمعلومات لكافة المستخدمين بنفس المحتوى دون تغيير وفي نفس الوقت، مما يؤدي لتخفيض عدم تماثل المعلومات لديهم.

#### 4. القيمة السوقية للشركات

يتمثل الهدف الرئيس للشركات في مجال الأعمال في تعظيم قيمة الشركة وثروة المستثمرين فيها، خصوصًا حملة الأسهم وذلك من خلال تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي تُعد قيمة الشركة من الأمور المهمة للمستثمرين كمؤشر لتقييم وضع المنشأة في سوق الأوراق المالية بصفة عامة، حيث تنعكس قيمة الشركة في سعر السهم (الورقة المالية) في ظل الفرص الاستثمارية المتاحة في سوق المال (Ardillah,2018). ومن ثم فإن أسعار الأسهم المرتفعة تؤدي إلى تقييم أعلى للشركة، وتؤثر على ثقة المستثمرين نحو أداء الشركة الحالي والمستقبلي. لذا تُعد القيمة السوقية للشركة من المتغيرات التي تهتم المستثمرين الحاليين والمرتقبين. كما يُعد تعظيم القيمة السوقية للشركة من ضمن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إدارة الشركة إلى تحقيقها، وذلك للتعبير عن مدى كفاءتها في إدارة أصول الشركة (Adesina et al.,2017).

#### 1.4. تعريف القيمة السوقية

قدمت الأدبيات المحاسبية العديد من المفاهيم ذات الصلة بالقيمة السوقية، حيث تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية. ويُقوم سعر السهم في السوق على أساس العلاقة بين سعر ذلك السهم والأرباح المحتجزة، والربح الذي تحققه الشركة، وذلك وفقًا لما تمتلكه من أصول (Kulati,2014). كما عرف (Sijoinur&AbdulBasit,2018) القيمة السوقية بأنها السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية. ونظرًا لتعدد العوامل التي تُسهم في تحديد هذا السعر فإن هذه القيمة لا تتميز بالثبات بل بالتقلب والتغيير من وقت لآخر (Adesina et al.,2017). في حين يري (Ardillah,2018) القيمة السوقية بأنها عبارة عن السعر الذي يتم التعامل به في الأسهم في سوق الأوراق المالية، والذي يأتي نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق المال.

## 2.4. قياس قيمة الشركة

قدمت الأدبيات المحاسبية مجموعة متعددة من الأساليب المستخدمة في تقدير قيمة المنشأة، وذلك من خلال قائمة المركز المالي اعتماداً على قيمة الأصول أو نسبة القيمة السوقية للأصول إلى قيمتها الدفترية (Cho, 2019). كما يتم تقدير قيمة المنشأة من خلال قائمة الدخل بالاعتماد على المبيعات أو الأرباح، وغيرها من المؤشرات مثل ربحية السهم، ونسبة القيمة السوقية للسهم إلى ربحية السهم (Mathanka et al., 2015). وقد اعتمدت دراسة (Lee & Lee., 2019) على مؤشرين لتقدير قيمة المنشأة، هما، القيمة الدفترية للسهم: معبراً عنها بقسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة، والقيمة السوقية للسهم: معبراً عنها بسعر إغلاق السهم في نهاية السنة المالية. كما اعتمدت دراسة (Ardillah, 2018) على إجمالي كل من القيمة السوقية للأسهم العادية، والقيمة الدفترية للأسهم الممتازة، والقيمة الدفترية للديون مقسوماً على إجمالي الأصول. في حين أكدت دراسة (Kulati, 2014) على أن القيمة السوقية من أفضل المقاييس لتقدير قيمة المنشأة حيث تعكس الثمن الذي يدفعه المستثمر كقيمة لأصول المنشأة معبراً عنها بسعر إقفال السهم في نهاية السنة المالية مضروباً في عدد الأسهم المتداولة. كما استخدم العديد من الدراسات نموذج (Tobin's Q) الذي يُعبر عن قيمة المنشأة من خلال تكلفة الاستبدال المطلوبة للحصول على نفس أصول المنشأة والتي تساعد في التعرف على ما إذا كانت قيمة المنشأة أكبر من تكلفة الأصول اللازمة لتوليد التدفقات النقدية (Cho, 2019).

## II- الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات البحثية

### 1. قياس متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة المرتبطة بتحليل أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات، فيما يلي:

#### 1.1. المتغيران المستقلان:

❖ مدخل المراجعة المشتركة: ويأتي متغير المراجعة المشتركة مستقلاً في نماذج الدراسة ويرمز له بالرمز (JA). ويتم قياسه على النحو التالي:

القيمة (0) في حالة الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد أو مراجع محلي لا ينتمي لأي تحالفات دولية (لا يوجد مراجعة مشتركة)، ويرمز لها (NOJA).

القيمة (1) في حالة الشركات التي تراجع بواسطة مراجعين ينتمى أحدهما إلى أحد مكاتب المراجعة الـ (NONBIG4) ويرمز لها (NONBIG4JA).

القيمة(2) في حالة الشركات التي تراجع بواسطة مكاتب مراجعة ينتهي أحدهما إلى مكاتب المراجعة ال (BIG4)، ويرمز لها (BIG4)A).

❖ الإفصاح الإلكتروني: ويتم قياس هذا المتغير من خلال بناء مؤشر يتكون من(12) بند تم تقسيمه إلى(4) مجموعات تأخذ أوزان ترجيحية متساوية، ويعد توافر بنود المؤشر دلالة على مستوى الإفصاح الإلكتروني، وتتضمن بنود المؤشر العناصر التالية:

جدول رقم (01) بنود مؤشر دلالة مستوى الإفصاح الإلكتروني

م	البيان
1-	مدي توافر الإفصاح الكامل: ويشمل: 1/1 التقرير المالي السنوي متضمناً قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة المتغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المتممة وتقرير مراجع الحسابات. 2/1 القوائم والتقارير المالية الفترية. 3/1 معلومات إضافية تخدم مستخدم القوائم المالية مثل طبيعة عمل المنشأة وتاريخها والرؤية المستقبلية.
2-	إمكانية الوصول: وتشمل: 1/2 إمكانية الوصول إلى القوائم والتقارير المالية للشركة بشكل مباشر في الصفحة الرئيسية. 2/2 إمكانية الرجوع إلى القوائم المالية التاريخية للشركة. 3/2 توضيح المدي الزمني للاحتفاظ بالمعلومات على الموقع الإلكتروني.
3-	التحديث المستمر للمعلومات وأمن المعلومات: وتشمل: 1/3 عرض القوائم والتقارير المالية حتى آخر فترة مالية. 2/3 توضيح التاريخ الأصلي للبيانات المعروضة وأخر تاريخ للتحديث. 3/3 عدم إمكانية التعديل للبيانات المعروضة (أمن المعلومات).
4-	التفاعل مع المستخدم: وتشمل: 1/4 إعلام المستخدمين بالتغيرات الهامة التي تطرأ على المعلومات المقدمة على الموقع الإلكتروني. 2/4 توافر أدوات بحث فعالة في الموقع الإلكتروني. 3/4 توافر وسائل للاتصال (مثل التليفون - البريد الإلكتروني) للحصول على أي معلومات أخرى.

ويستند هذا المؤشر إلى المدخل الثنائي غير المرجح الذي يعامل جميع العناصر بأهمية متساوية ويعطي نتائج دقيقة عن غيره من المقاييس الأخرى. ويتم تشغيل هذا المؤشر من خلال الخطوات التالية: إعطاء متغير وهمي للبنود التي يحتويها المؤشر بحيث يتم إعطاء القيمة(1) إذا كانت الشركة تفصح عن البند وإعطاء القيمة(0) إذا كانت الشركة لا تفصح عن البند. وتجميع الدرجات لكل شركة ونسبتها إلى الحد الأقصى للبنود الواجب الإفصاح عنها وهي(12) بند، ومن ثم يمكن حساب مستوى الإفصاح الإلكتروني للشركة.

2.1. المتغير التابع: القيمة السوقية (Market Value): ويتم قياسها باستخدام نموذج (Tobin's Q) وهو مقياس للقيمة السوقية للشركة، ويحسب قيمة الشركة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية} + \text{القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات}$$

$$\text{القيمة الدفترية لإجمالي الأصول}$$

## أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات المسجلة في السوق المالي السعودي

القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد الأسهم المتداولة (القائمة) للشركة X القيمة السوقية للسهم (سعر الإقبال).

3.1 المتغيرات الرقابية: تشمل بعض العوامل المؤثرة على المتغيرات التابعة، والتي تحسن من المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار.

❖ حجم الشركة (FSIZE): يعبر عن القدرات والإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية للشركة، ووجود هيكل رقابة داخلية قوي، وبالتالي انخفاض عدم تماثل المعلومات. وطريقة القياس المستخدمة: يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.

❖ ربحية الشركة (ROA): يشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح، حيث يشير إلى الأداء المالي للشركات، والتي تؤثر على عدم تماثل المعلومات، وطريقة القياس المستخدمة: يقاس بمعدل العائد على الأصول ويحسب من خلال صافي ربح العام قبل الضرائب مقسومًا على إجمالي الأصول.

### 2. نماذج الدراسة

❖ نموذج الفرضية الأولي: يوجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مدخل المراجعة المشتركة والقيمة السوقية للشركات بالسوق المالي السعودي.

$$MV_{it} = \beta_0 + \beta_1(JA) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \varepsilon_{it}$$

❖ نموذج الفرضية الثانية: يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي السعودي.

$$MV_{it} = \beta_0 + \beta_1(ED) + \beta_2(FSIZE) + \beta_3(ROA) + \varepsilon_{it}$$

❖ نموذج الفرضية الثالثة: يؤثر كلٌّ من مدخل المراجعة المشتركة ومستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي السعودي.

$$MV_{it} = \beta_0 + \beta_1(JA) + \beta_2(ED) + \beta_3(FSIZE) + \beta_4(ROA) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:  $(MV_{it})$  تعبر عن القيمة السوقية للشركة (i) في نهاية السنة (t)، و  $(JA)$  تمثل مدخل المراجعة المشتركة، و  $(ED)$  ويمثل مستوى الإفصاح الإلكتروني، و  $(ROA - FSIZE)$ : ويمثل المتغيرات الرقابية وهي على الترتيب حجم الشركة وربحية الشركة،  $(\beta_0)$ : قيمة الثابت وتعبر عن مستوى المتغير التابع الذي لا يتأثر بالمتغيرات المستقلة،  $(\beta_1 - \beta_4)$ : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة،  $(\varepsilon_{it})$ : مقدار الخطأ العشوائي.

## 3. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات السعودية المسجلة في السوق المالي خلال الفترات (2018:2021) الموزعة على ستة عشر قطاعًا، ووقع اختيار الباحث على عينة الدراسة وفقًا للشروط التالية: استبعاد قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية وشركات التأمين لما لها من طبيعة خاصة بالتقرير المالي. استبعاد الشركات التي تُعد قوائمها المالية بعملة أجنبية بحيث تكون القوائم المالية لكل شركات العينة معدة بالريال السعودي. أن تتوافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تقارير ومحاضر مجلس الإدارة خلال فترة الدراسة. ألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف، بمعنى أن جميع الشركات المختارة مستمرة في نشاطها ولم تتوقف قط خلال فترة الدراسة. وبعد تطبيق الشروط السابقة، فإن عينة الدراسة مكونة من (90) شركة بعدد مشاهدات (360) مشاهدة.

## 4. نتائج اختبارات فرضيات الدراسة

## 1.4. اختبار مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار (Kolmogorov-Smirnov) واختبار (Shapiro-Wilk) للتأكد من أن نمط التوزيع الذي تسلكه بيانات الدراسة هو توزيع طبيعي وذلك بالنسبة لمتغيرات الدراسة المتصلة (Continuous Variables)، وذلك لتحديد نوع الاختبارات التي سيستخدمها الباحث في التحليل الإحصائي للبيانات، ما بين اختبارات الإحصاء المعلمي واختبارات الإحصاء اللامعلمي.

جدول رقم (02) التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Continuous Variables متغيرات الدراسة		Kolmogorov-Smirnov Statistic		Shapiro-Wilk Statistic	
		Value	Sig.	Value	Sig.
مستوى الإفصاح الإلكتروني	ED	0.188	0.000	0.801	0.000
القيمة السوقية للشركة	MV	0.141	0.180	0.860	0.651
حجم الشركة	F SIZE	0.045	0.053	0.889	0.011
ربحية الشركة	ROA	0.199	0.000	0.598	0.000

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مستوى المعنوية (Sig.) أقل من (0.05) لجميع المتغيرات، وبناءً على ذلك فإن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

## 2.4. اختبار مدى قوة نماذج الدراسة

يتم التحقق من الأزواج الخطي بين المتغيرات المستقلة من خلال اختبار (Multicollinearity Test) والذي من خلاله يتم حساب معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير مستقل يؤثر في المتغير التابع، بحيث إذا كانت قيمة (VIF) أقل من (10)، فإنه يُمكن الحكم بعدم وجود أزواج

أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات المسجلة في السوق  
المالي السعودي

خطي بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى التحقق من خلو متغيرات كل نموذج من مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام اختبار (D-W)، حيث إذا ظهرت قيمة (D-W) المحسوبة ضمن المدى المثالي (1.5-2.5) يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة النتائج.

جدول رقم (03) قيمة معامل (VIF) وقيمة (D-W) لمتغيرات نموذج للدراسة

المتغيرات المستقلة		MV القيمة السوقية للمصرف	
		VIF	Tolerance
المراجعة المشتركة	JA	2.889	0.279
الإفصاح الإلكتروني	ED	1.139	0.711
حجم الشركة	FSIZE	5.404	0.150
ربحية الشركة	ROA	12.394	0.065
قيمة (Durbin Watson Test)		2.213	

يتضح من الجدول السابق أن قيم (VIF) لغالبية المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة لنموذج الدراسة أقل من (10)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي، فالارتباط بينها ليس له دلالة إحصائية ومنخفض جداً، الأمر الذي يدل على قوة النموذج المستخدم في تفسير وتحديد تأثيرات المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. كما أن قيمة (D-W) المحسوبة بلغت (2.213)، وهي بذلك تقع ضمن المدى المثالي وهو الذي يقترن من 2، ما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة تؤثر على صحة النتائج، وبالتالي قوة نموذج الدراسة وزيادة قدرته التفسيرية، ومن ثم صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

### 3.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (04): الإحصاء الوصفي للمراجعة المشتركة

نوع منشآت المراجعة الخارجية بشركات العينة				بيان
الإجمالي	مكاتب مراجعة تنتمي إلى (BIG4).	مكاتب مراجعة لا تنتمي إلى (NON-BIG4)	لا يوجد مراجعة مشتركة	
90	27	22	41	عدد الشركات
360	108	88	164	عدد المشاهدات
%100	%30	%24	%46	النسبة

يتضح من الجدول السابق أن عينة الدراسة تتضمن شركات تُراجع بواسطة منشآت مراجعة محلية لا تنتمي لأي تحالف خارجي وعددها (41) شركة بنسبة (46%)، وشركات تراجع بواسطة منشآت مراجعة لا تنتمي إلى تحالف الـ (NON-BIG4)، وعددها (22) شركة بنسبة (24%)، بالإضافة إلى شركات تُراجع بواسطة منشآت مراجعة تنتمي إلى تحالف (BIG4)، وعددها (27) شركة بنسبة (30%).

## 4.4. التحليل الوصفي للإفصاح الإلكتروني لشركات العينة

جدول رقم (05) الإحصاء الوصفي للإفصاح الإلكتروني

المتوسط العام	2021	2020	2019	2018	السنة
0.649	0.660	0.655	0.646	0.637	الوسط الحسابي
0.1668	0.1598	0.1694	0.1692	0.1712	الانحراف المعياري

يتضح من الجدول السابق أن شركات الدراسة تفصح عن المعلومات إلكترونياً بمتوسط عام مقداره (0.649) بنسبة 64.9%، وأن هناك تطور في مستوى المعلومات المفصح عنها إلكترونياً على مدار سنوات الدراسة.

## 5.4. التحليل الوصفي للمتغيرات لنماذج الدراسة.

جدول رقم (06) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

أقل قيمة	أقصى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط	السنة	المتغيرات
0.95	1.06	0.03801	1.0049	2018	القيمة السوقية للشركة
0.97	1.14	0.05841	1.0359	2019	
0.99	1.26	0.07805	1.0893	2020	
0.98	1.23	0.07118	1.0888	2021	
<b>0.98</b>	<b>1.17</b>	<b>0.0569</b>	<b>1.0547</b>		المتوسط العام
24.71	26.81	0.65805	25.7962	2018	حجم الشركة
24.87	26.82	0.62300	25.8175	2019	
25.01	26.84	0.59981	25.8541	2020	
25.18	26.95	0.59650	25.9681	2021	
24.95	26.89	0.6161	<b>25.859</b>		المتوسط العام
1.12	2.39	0.40598	1.7356	2018	ربحية الشركة
1.26	2.66	0.40289	1.8755	2019	
1.37	2.82	0.51052	2.0506	2020	
0.24	2.95	0.75076	1.8141	2021	
1.09	2.71	0.4529	<b>1.869</b>		المتوسط العام

من الجدول السابق يتضح أن متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركات العينة (1.054)، وهي قيمة جيدة وفقاً لمقياس (Tobin's Q) حيث إذا كانت  $Q > 1$  معنى ذلك أن الشركة استطاعت خلق قيمة لأن القيمة الحالية التي يتوقع الحصول عليها مستقبلاً أعلى من القيمة المحاسبية، التي اعتمدت من خلال العقود التي تتم في السوق، وقد بلغ متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي حجم الشركات التي تمثل العينة (25.859)، وتؤكد النتائج على ارتفاع حجم الشركات من عام 2018 حتى عام 2021م. في حين بلغ متوسط ربحية الشركات التي تمثل العينة (1.869)، وتؤكد النتائج على ارتفاع ربحية شركات العينة من عام 2018 حتى عام 2021م.

6.4. نتائج اختبار الفرضية الأولى: يوجد علاقة إيجابية ومعنوية لمدخل المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي.

#### 1.6.4. نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

جدول رقم (07) نتائج تحليل الارتباط للفرضية الأولى

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المراجعة المشتركة JA
القيمة السوقية للشركة MV	Pearson Correlation	0.351**
	Sig.	0.002

\*\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

وحيث أن إشارة معامل الارتباط (الموجبة) تُشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية (إيجابية)، وتُشير قيمة معامل الارتباط إلى قوة علاقة الارتباط، يتضح وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين مدخل المراجعة المشتركة والقيمة السوقية للشركات، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig.) أقل من (0.05)، وعليه، فإنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما تم تبني مدخل المراجعة المشتركة كلما زادت القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي. ما يدعم صحة الفرضية الأولى.

#### 2.6.4. تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (08) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرضية الأولى

القيمة السوقية للشركة MV					المتغير التابع	
الدلالة	مستوى المعنوية	قيمة T	قيم Beta	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
دال إحصائياً	0.000	5.229		1.020	ثابت	Constant
دال إحصائياً	0.000	6.032	0.369	0.080	المراجعة المشتركة	JA
معامل التحديد $R^2 = 0.467$					القيمة التفسيرية للنموذج	
مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = 0.000					المعنوية الكلية للنموذج	

يتضح من الجدول السابق النتائج الآتية: أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.467)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب التغيرات تم تفسيرها من خلال هذا النموذج. كما أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوى المعنوية (0.002)، مما يدل على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. وعليه، توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مدخل المراجعة المشتركة والقيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي.

7.4. نتائج اختبار الفرضية الثانية: يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي

#### 1.7.4. نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

جدول رقم (09) علاقة الارتباط لمتغيرات الفرضية الثانية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الإفصاح الإلكتروني ED	حجم الشركة FSIZE	ربحية الشركة ROA
القيمة السوقية للشركة MV	Pearson Correlation	**0.405	**0.685	0.247
	Sig.	0.000	0.000	0.000

\*\* تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق أن إشارة معامل الارتباط (الموجبة) تُشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية (إيجابية)، وتُشير قيمة معامل الارتباط إلى قوة علاقة الارتباط، مما يتضح وجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الإفصاح الإلكتروني والقيمة السوقية للشركات، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig.) أقل من (0.01). كما يوجد علاقة ارتباط طردية بين كل من حجم الشركة وربحية الشركة على القيمة السوقية للشركات.

جدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرضية الثانية

القيمة السوقية للشركة MV					المتغير التابع	
الدالة	مستوى المعنوية	قيمة T	قيم Beta	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
	0.000	6.781		1.006	ثابت	Constant
دال إحصائياً	0.000	6.108	0.629	1.434	الإفصاح الإلكتروني	ED
دال إحصائياً	0.000	3.924	0.245	0.325	حجم الشركة	FSIZE
دال إحصائياً	0.064	4.857	0.053	0.551	ربحية الشركة	ROA
معامل التحديد $R^2 = 0.605$					القيمة التفسيرية للنموذج	
مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = 0.000					المعنوية الكلية للنموذج	
قيمة D-W = 0.802					قيمة Durbin-Watson	

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) تبلغ (0.605)، وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج قوية، ويرى الباحث أن أغلب التغيرات يمكن تفسيرها من خلال هذا النموذج. كما أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار قد بلغت (0.000) ما يدل على ارتفاع معنوية النموذج في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. ومن ثم يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني معنوياً على القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، حيث كانت إشارة معامل الانحدار ( $\beta$ ) موجبة ومستوى المعنوية أقل من (0.01). كما يوجد تأثير طردية لكل من حجم الشركة وربحيتها في تعظيم القيمة السوقية للشركات، من ثم قبول الفرضية الثانية.

أثر مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات المسجلة في السوق  
المالي السعودي

8.4. نتائج اختبار الفرضية الثالثة: يؤثر كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على  
القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي

1.8.4. نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

جدول رقم (11) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرضية الثالثة

البيان		نوع المراجعة المشتركة	الإفصاح الإلكتروني	القيمة السوقية للشركة
نوع المراجعة المشتركة	Pearson Correlation	1		
	Sig. (1-tailed)	--		
الإفصاح الإلكتروني	Pearson Correlation	**0.526	1	
	Sig. (1-tailed)	0.000	--	
القيمة السوقية للشركة	Pearson Correlation	**0.723	**0.612	1
	Sig. (1-tailed)	0.000	0.000	--

وحيث أن إشارة معامل الارتباط (الموجبة) تُشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية (إيجابية)،  
وتشير قيمة معامل الارتباط إلى قوة علاقة الارتباط، يتضح وجود علاقة ارتباط إيجابية بين كل من  
مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات بالسوق المالي  
السعودي، ما يدعم صحة الفرضية الثالثة.

2.8.4. نتائج تحليل الانحدار للفرض الثالث

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الفرضية الثالثة

القيمة السوقية للشركة MV					المتغير التابع	
الدالة	مستوى المعنوية	قيمة T	قيم Beta	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
	0.000	13.221		17.041	ثابت	Constant
	0.000	12.290	0.480	1.190	المراجعة المشتركة	JA
	0.000	6.048	0.207	2.189	الإفصاح الإلكتروني	ED
	0.000	4.256	0.168	0.223	حجم الشركة	FSIZE
	0.000	3.488	0.129	0.210	ربحية الشركة	ROA
معامل التحديد $R^2 = 0.652$					القيمة التفسيرية للنموذج	
مستوى المعنوية لتحليل ANOVA = 0.000					المعنوية الكلية للنموذج	
قيمة D-W = 1.201					قيمة Durbin-Watson	

يتضح من الجدول السابق أن المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم فيمكن التعرف عليها  
من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوى المعنوية (0.000)، مما يدل  
على ارتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة. كذلك يوجد أثر  
معنوي بين كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات  
المدرجة في السوق المالي السعودي، حيث كانت إشارة معاملات الانحدار ( $\beta$ ) موجبة ومستوى المعنوية

أقل من (0.01). كما توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين كل من حجم ربحية الشركة على القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي، حيث كانت إشارة معاملات الانحدار ( $\beta$ ) موجبة ومستوى المعنوية أقل من (0.01).

#### 9.4. نتائج اختبارات فروض الدراسة

جدول رقم (13) نتائج اختبار فرضيات الدراسة من خلال نتائج التحليل الإحصائي

النتيجة	المتغيرات	الفرضية
قبول	توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مدخل المراجعة المشتركة والقيمة السوقية في الشركات في السوق المالي السعودي.	1
قبول	يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني معنويًا على القيمة السوقية في الشركات في السوق المالي السعودي.	2
قبول	يؤثر كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية في الشركات في السوق المالي السعودي.	3

### III- الخاتمة

#### الخاتمة

##### 1. النتائج:

يمكن بلورة أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- ❖ أن النشر الورقي للقوائم والتقارير المالية وبالامكانيات التقليدية المحدودة، لن يستطيع أن يقدم للمنظمات ما تطمح إليه من نشر تقاريرها المالية لكل أصحاب المصالح، لجذب المستثمرين بكل مكان، ولذلك بدأت منظمات الأعمال بالنظر للإنترنت باعتباره أداة تكنولوجية وقناة ممتازة لنقل وتوزيع ونشر التقارير والقوائم المالية إلكترونياً.
- ❖ تُعد التقارير المالية الإلكترونية من أهم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لتسعير الأوراق المالية بسبب سهولة وصول المستثمرين إليها، كما أن سرعة وفعالية توفير المعلومات من خلال الإفصاح الإلكتروني يعزز ثقة المستثمرين وينشط استدامة سوق الأوراق المالية.
- ❖ تعدد المنافع المترتبة على التحول إلى الإفصاح الإلكتروني ومن أهمها: تخفيض الاختلافات بين التقارير في الدول المختلفة، وتدعيم قابليتها للمقارنة، وتحسين الشفافية، وزيادة جودة التقارير المالية، ودعم وتعزيز قيمة الشركة بسوق المال.
- ❖ حظي مدخل المراجعة المشتركة باهتمام الباحثين والممارسين والهيئات المهنية والتنظيمية، حيث أيدت جميعها أهمية تفعيل هذا المدخل للعديد من المنافع التي تحققها لكافة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة الخارجية.

❖ أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات، كذلك يؤثر مستوى الإفصاح الإلكتروني معنوياً على القيمة السوقية للشركات، في حين يؤثر كل من مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني على القيمة السوقية للشركات في السوق المالي السعودي

## 2. الإقتراحات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

- ❖ ضرورة تفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية لتبني التزام الشركات المسجلة لديها مدخل المراجعة المشتركة الزامياً، لما لذلك من العديد من المنافع ومنها، الحد من تماثل المعلومات، وجودة أعمال المراجعة الخارجية، وما لذلك أثر على القيمة السوقية لمنشآت الأعمال
- ❖ ضرورة الزام البورصة السعودية الشركات المساهمة المدرجة بها بنشر تقاريرها المالية إلكترونياً على مواقعها الإلكترونية بشكل منتظم، بهدف توفيرها لأصحاب المصالح في التوقيت المناسب، وبالكمية والجودة والتكلفة المناسبة، والحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.
- ❖ ضرورة تبني سوق المال السعودي لنموذج إفصاح إلكتروني للشركات المدرجة بالبورصة السعودية وذلك لتوحيد طريقة وشكل النشر الإلكتروني للمعلومات بالتقارير والقوائم المالية، وبالتالي يُسهل إتاحة المعلومات للمستخدمين المختلفين بطريقة واضحة وفي نفس الوقت وبنفس الأسلوب.

## 3. التوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يوجد مجموعة من التوجهات التي يُمكن أن تُشكل أساساً لبحوث مستقبلية، ومن أهمها ما يلي:

- ❖ أثر خصائص الشركات على تبني مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني وأثر ذلك على الحد من عدم تماثل المعلومات.
- ❖ قياس أثر فعالية لجنة المراجعة على تبني مدخل المراجعة المشتركة ودعم الإفصاح الإلكتروني وأثر ذلك على جودة التقارير المالية.
- ❖ قياس أثر خصائص مجلس الإدارة في تبني مدخل المراجعة المشتركة والإفصاح الإلكتروني بمنشآت الأعمال.

## IV- المراجع

### 1. المراجع العربية:

- ❖ أبو العلا، أسمة مجدي فواد محمد(2019)، أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(23)، العدد(1).
- ❖ إسماعيل، عصام عبد المنعم(2016) إطار مقترح لتطبيق لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على زيادة جودة التقارير المالية الإلكترونية لتحسين كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية في البيئة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول.
- ❖ الرشيدى، ممدوح صادق،(2009)، "الإفصاح عبر الإنترنت وحوكمة الشركات، دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول.
- ❖ الشطناوي، حسن محمود(2018)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين جودة التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز روافد للإحصاء والبحوث، الاردن.
- ❖ العاصي، محمود غانم محمود أحمد(2016)، أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- ❖ رشوان، عبد الرحمن محمد، أبو مصطفى، محمد غانم(2017)، أثر استخدام لغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد(7).
- ❖ عبد الحلیم، أحمد حامد محمود(2019)، قياس أثر تطبيق المراجعة المشتركة على القيمة السوقية للشركات: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- ❖ عبد الغفار، أحمد حسين محمد(2020)، أثر المراجعة المشتركة على تكلفة التمويل بالاقتراض: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ❖ عبد الملك، أحمد رجب(2005)، " دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الانترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية- دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع.
- ❖ غالي، أشرف أحمد محمد(2018)، قياس اثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100، مجلة الفكر

المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد(4)، الجزء الثاني،  
ديسمبر.

- ❖ غنيم، محمود رجب يس،(2013)، دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال، الدراسات والبحوث التجارية، المجلد(33)، العدد(1).
- ❖ غنيمي، سامي محمد أحمد (2015)، "دور الإفصاح الإلكتروني في تطوير معايير التقارير المالية الدولية وتحسين جودة المعلومات بالبنوك المصرية، دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، السنة التاسعة عشر، أكتوبر.
- ❖ كامل، أحمد محمد(2002)، "دور الإفصاح المحاسبي في خدمة قرارات الاستثمار في الأوراق المالية في مصر في ظل سياسة التحرر الاقتصادي"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- ❖ متولي، أحمد زكي(2013)، قياس أثر تطبيق برامج المراجعة المشتركة Joint Audit على أسعار السهم في البورصة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد(4)، المجلد(2).
- ❖ محمد، عبدالرحمن عبدالفتاح (2013)، "دراسة تحليلية لقياس أثر خصائص المنشأة على جودة الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية المنشورة- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

### المراجع الأجنبية:

- ❖ Adesina, K. Uwuigbe, U. Uwuigbe, O. Asiriwua, O.& Oriabe, S.,(2017). Dividend Policy and Share Price Valuation in Nigerian Banks, Euro Economical, *Macroeconomics and Monetary Economics*, Vol(1) No(36).
- ❖ Ardillah, Kenny (2018)," The Effect of Intellectual Capital, Corporate Sustainability Disclosure, and Corporate Governance to the Value Of The Company: Empirical Study On Registered SOE In Indonesia Stock Exchange", *Jurnal Ilmu Manajemen & Ekonomika*, Vol (10), No (2).
- ❖ Audoussset-Coulier, S. (2015) "Audit Fees in a Joint Audit Setting", *European Accounting Review*, Vol. 24, No 2.
- ❖ Baldauf, J. and Steckel, R. ( 2012) "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report", *International Journal of Economic sciences and Applied Research*, Vol. 5, No 2.
- ❖ Baldauf, J. and Steckel, R. (2012), "Joint audit and Accuracy of the Auditor's Report: an Empirical Study", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, Vol. 5, Is. 2.
- ❖ Bedard, J, Piot, C. and Schatt, A. (2014) "An Evaluation of The French Experience with Joint Auditing", French Accounting Association Annual Meeting, 2014: [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2165595](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2165595).
- ❖ Boubaker, S., Lakhali, F. and Nekhili, M., (2012),"The determinants of web-based corporate reporting in France". *Managerial Auditing Journal.*, Vol. 27, No. 2.

- ❖ Cho , S. Jun. (2019)," Study On The Relationship Between CSR And Financial Performance", *Sustainability*, Vol. (11), No (2).
- ❖ Craven, B.M. and Marston, C.L., (1999), "Financial reporting on the Internet by leading UK companies", *European accounting review*, Vol.8,Is.2.
- ❖ Desoky, A. M, (2009), "Emerging Company Characteristics as Determinants of Internet Financial Reporting in Emerginig Market: the Case of Egypt", *Accounting in Economics*, No. 9..
- ❖ El-Assy, M. (2015) "The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 5, No 2.
- ❖ Khatab,G.S. (2013).The Effect of Joint Audit Rotation on the Firm`s Value. Proceeding of 23rd International Business Research Conf-erence, Marriott Hotel, Melbourn, Australia: 1-13. Available at: [http://wbiworldconpra.com/uploads/melbourn\\_econference2013-november/accounting/1384588431\\_102\\_Gamal.pdf](http://wbiworldconpra.com/uploads/melbourn_econference2013-november/accounting/1384588431_102_Gamal.pdf).
- ❖ Khlifi, F., (2021), "Web-based financial reporting, social media and information asymmetry: the case of Saudi Arabia", *Journal of Financial Reporting and Accounting*.
- ❖ Kim, J. W., Lim, J. H., & No, W. G., The Effect of First Wave Mandatory XBRL Reporting across the Financial Information Environment, *Journal of Information Systems*, 26(1)(2012).
- ❖ Kulati, M.K.(2014),"The Relationship between Capital Structure and Firm Value for Companies Listed at Nairobi Securities Exchange. *Unpublished Masters of Business Administraion Thesis*, University of Nairobi.
- ❖ Lee , N. & Lee , J. (2019), "*R & D Intensity And Dividend Policy: Evidence From South Korea`s Biotech Firms* ", *Sustainability*, Vol. (11) No (18).
- ❖ Marston, C. and Polei, A., (2004), "Corporate reporting on the Internet by German companies", *International journal of Accounting Information systems*, Vol. 5,Is.3
- ❖ Mathanika, T., Vinothini, V. & Paviththira, R., (2015), "Impact of Capital Structure on Firm Value: Evidence from Listed Manufacturing Companies on Colombo Stock Exchange (CSE) In Srilanka", *International Conference on Contemporary Management, University of Jaffna, Srilanka*.
- ❖ Matherly, C.M. and Burton, H.A., (2005), "An analysis of corporate website disclosures". *Management Accounting Quarterly*, Vol. 6,Is.2.
- ❖ Oyelere, P., Laswad, F. and Fisher, R., (2003), "Determinants of internet financial reporting by New Zealand companies". *Journal of International Financial Management & Accounting*, Vol.14.Is.1.
- ❖ SijolNur F.,& AbdulBasit.,(2018), Impact of Dividend Policy on Shareholder's Wealth :A Study on Manufacturing Industry Listed in NASDAQ, America, *International Journal Accounting & Business Management*, Vol.(4)No(2).
- ❖ Smit, E.V., Nel, G.F. and Brummer, L.M., (2017), :."Determinants of the quality of internet investor relations—a study of companies listed on the JSE#". *South African Journal of Business Management*, Vol. 48,Is.1.
- ❖ Yassin, M.M., (2017), "The determinants of internet financial reporting in Jordan: financial versus corporate governance". *International Journal of Business Information Systems*, Vol.25,Is.4.
- ❖ Zerni, M, Haapamaki, E, Jarvinen, T. and Lasse, N. (2012) "Do Joint Audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary Joint Audits", *European Accounting Review*, Vol. 21, No 4.